وما ادري وسوف اخال ادري • فان وقع بين الفعل ومرفوعه نحو قام اظن زيد
ويقوم اظن زيد فالالغا جائز عند البصريين وواجب عند الكوفيين ويؤيد
البصريين قوله • شجاك اظن ربع الظاعنينا • روي برفع ربع ونصبه قال
ابو حيان والذي يقتضيه القياس انه لا يجوز الا الالغا لان الاعمال مترتب
على كون الجزئين كانا مبتدا وخبرا وليسا هنا كذلك والا لادى الى تقدم الخبر
الفعلي على المبتدا ويتجه توكيد الملغى بمصدر منصوب نحو زيد ظننت ظنا
منطلق لان الغرض تقبيح المصدر اذا توسط مقام الفعل ونحذفه وكان كالجمع
بين العوض والمعوض ويضعف توكيده بمصدر مضاف للياء نحو ظننت ظني قايم
وتصير اقل ضعفا نحو زيد ظننته منطلق اما ضعفه فاجراؤه مجرى المصدر
الصريح واما كونه اقل ضعفا منه فلان المجعول عوضا انما هو المصدر الصريح
ومثله توكيده باسم الاشارة نحو زيد ظننت ذاك منطلق قال ابو حيان واتفقوا
على انه احسن من المصدر واختلفوا اهل هو احسن من الضمير او الضمير احسن منه او هما
سوا وجه الاول ان الضمير يتوهم منه رجوعه الى زيد ووجه الثاني ان اسم الاشارة
ظاهر منفصل فشابهه بلفظ المصدر وتوكد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه
منصوبا نحو زيد منطلق ظنك او زيد ظنك منطلق ناب ظنك مناب ظننت ونصب
نصب المصدر المؤكد للجملة فلا يجوز تقديمه عند الجمهور كما لا تقدم حقا في نحو
زيد قايم حقا لان شان المؤكد التاخير وجوز قوم منهم الاخفش تقديمه فعلى الاول قائم
لا يجوز اعماله وفاقا لانه لو عمل لاستحق التقدم لكونه عاملا والتاخير لكونه مؤكدا
واستحقاق شي واحد تقديما وتاخيرا في حال واحد محال واختلف مجيزوا
التقدم في اعماله فاكثرهم على المنع لانه لو عمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل ومنهم
من اجازه فيقال ظنك زيدا قايما قياسا في التقدم قول مالك انه يجوز مع متى كنحو متى
ظنك زيد ذاهب قياسا على متى تظن زيدا ذاهبا قال ابو حيان من اجاز اعمال زيدا ذاهبا
في ظنك زيدا قايما كان عنده هنا اجوز لان ادوات الاستفهام طالبة للفعل
فجاز اضمار الفعل بعدها لذلك ومن ذهب الى الاجازة الاعمال هنا ومنعه
في ظنك زيدا قايما ابن عصفور وان جعلت متى ظرفا للظن رفع وعمل وجوبا
نحو متى ظنك زيدا قايما لانه حينئذ ليس بمصدر مؤكد ولا بدلا من اللفظ بالفعل
وانما هو مؤكد بحرف مصدري والفعل ص وخص ايضا بالتعليق وهو عمله معنى
لا لفظا لذي استفهام او مضافا له او تال لما او ان النافية او لام ابتدا او قال
ابن مالك او قسم او لو وابن السراج او لا وابو علي او لعل وانكر تعليق
الظن وقيل القسم مقدر فيما علق وقيل في ان ولا وقيل هو جوابه
للعلو وقيل يجوز الحمل معها واختلف هل يختص بالقلبية ش يختص ايضا
المتصرف من الافعال القلبية بالتعليق وهو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير
لمانع ولهذا يعطف على الجملة المعلقة بالنصب لان محلها نصب والموانع كون

احد

احد المفعولين اسم استفهام نحو علمت ايهم قائم لنعلم اي الحزبين احصى او مضافا اليه
نحو علمت ابو من زيد او مدخولا له نحو علمت ازيد قايم ام عمرو او مدخولا لما النافية
نحو وظنوا ما لهم من محيص لقد علمت ما هؤلا ينطقون او لان النافية نحو وتظنون
ان لبثتم الا قليلا او للام الابتدا نحو ولقد علموا لمن اشتراه ووجه المنع في الجميع ان
لها الصدر فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها وعد ابن مالك من المعلقات لام القسم
كقوله • ولقد علمت لتاتين منيتي • قال ابو حيان ولم يذكرها اكثر اصحابنا بل منع
ابن الدهان في الغرة بانها لا تعلق وعد ابن مالك ايضا لو كقوله • وقد علم الاقوام ولقد
لو ان حاتما • اراد ثرا المال كان له وفر • وعد ابن السراج منها لا النافية وذكرها ابن
النحاس نحو اظن لا يقوم زيد قال ابو حيان ولم يذكرها اصحابنا وعد ابو علي الفارسي
منها لعل نحو وما يدريك لعله يزكى وما يدريك لعل الساعة قريب ووافقه ابو
حيان لانه مثل الاستفهام في انه غير خبر وان ما بعده منقطع عما قبله ولا يعمل فيه
وذهب ثعلب والمبرد وابن كيسان الى انه لا يعلق من الافعال الا ما كان بمعنى
العلم واما الظن ونحوه فلا تعلق ورجحه الشلوبين ووجهه ادرس بان اية
التعليق في الاصل حرف الاستفهام وحرف التاكيد اما التحقيق فلا يكون بعد
الظن لانه نقيضه واما الاستفهام فتردد والظن ايضا تردد فلا يدخل على
مثله • وذهب بعضهم الى ان القسم مقدر بعد هذه الافعال مع جميع المعلقات
المذكورة وانه هو المعلق لا هي وفروا الى انه مقدر في ان ولا وخرم الى ان القسم
المضمر جوابه في موضع معمول الفعل • وذهب بعضهم الى انه يجوز الاعمال مع ما يجوز
الاعمال مع ما نحو زيدا علمت ما ابوه قايم ثم قيل هذا خاص بالتميمية لان الحجازية علمت
كالفعل والفعل لا يدخل على الفعل فلا يقال علمت ليس زيدا قايما وقيل عام
فيهما لانها ليست بفعل ص ويجوز مع استفهام ابصر وتفكر وسال قال قوم ونظر
وابن مالك ونسي وما قاربها لا غيرها خلافا ليونس ونصب علمت زيدا ابو من
هو ارجح واوجبه ابن كيسان ويجب على الاصح تعديد رايت بمعنى اضرب ولدي استفهام
فيها ما له دونها ثم المعلق ان تعدى لاثنين فالجملة مسدهما والثاني ان ذكر الاول
او لحرف فنصب باسقاطه او لواحد فكذلك فان ذكر فبدل كل وقيل اشتمال وقيل
حال وقيل ثان على تضمينه ش فيه مسايل الاولى الحق بالافعال المذكورة في
التعليق لكن مع الاستفهام خاصة ابصر نحو فستبصر ويبصرون بايكم المفتون وتفكر
كقوله • تفكر ايا تاه يغنون ام فردا • وسال نحو يسالون ايان يوم الدين • وزاد
ابن خروف نظر ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو فلا ينظرون الى الابل كيف
خلقت قال ابن الزبير ولم يذهب احد الى تعليقها سوى المذكورين وزاد ابن قال الزبير
مالك نسي كقوله • ومن انتم انا نسينا من انتم • ونازعه ابو حيان بان من في البيت
يحتمل الموصولية وحذف العايد اي من هم انتم وزاد ابن مالك ايضا ما قارب
المذكورات من الافعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو اما ترى اي برق هنا على

Copyright © King Saud University